



جَمْعِيَّة مَصَارِف لِبْنَانَ

ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON



النشرة الشهرية
تشرين الأول / ٢٠٢٤

MONTHLY BULLETIN
OCTOBER / 2024

إيضاح

إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثل آراء موقعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

٤

افتتاحية العدد

٧

التقرير الإقتصادي

٢٨

أبحاث ودراسات

٣٢

أخبار إقتصادية محلية

٣٤

أخبار مصرفية محلية

٣٥

صحافة متخصصة أجنبية



اليوروبوندرز ومهلة السنوات الخمس

خمسة أعوام من التوقف عن السداد: بين الواقع والتحديات

مرّت ما يقارب خمس سنوات منذ أن توقفت الدولة اللبنانية عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بسندات اليوروبوندرز. أدخل هذا التوقف التاريخي النظام المصرفي والاقتصاد الوطني في دوامة من التعقيدات القانونية والمالية وصلت إلى حد الأزمة النظامية التي لم تنته فصولها بعد. اليوم، نحن أمام محطة حرجة تتطلب إجراءات سريعة من قبل الدولة تضمن في أيّ معاً حقوق المصارف والمودعين.

المخاطر القانونية على المصارف: مرور الزمن وضياع الحقوق ١. فقدان الحق بالمطالبة بالفوائد:

– وفقاً للقوانين النافذة، فإن حق المصارف في المطالبة بالفوائد على سندات اليوروبوندرز سيسقط في حال عدم تحريك الدعاوى القضائية ضد الدولة قبل انتهاء مدة مرور الزمن البالغة خمس سنوات. هذا الواقع القانوني يضع المصارف أمام معضلة كبرى، حيث أن تقاعسها عن اتخاذ خطوات قانونية الآن سيؤدي إلى فقدان حقها وحقوق المودعين الذين أودعت سنداتهم لديها في استرداد الفوائد المستحقة.

٢. خطر فقدان أصل الدين:

– الأخطر من ذلك، أنه في حال مرور ست سنوات دون رفع دعاوى قضائية على الدولة، ستسقط أيضاً حقوق المصارف في المطالبة بأصل هذا الدين. هذا الوضع يشكل تهديداً مباشراً على حقوق المودعين الذين أودعوا أموالهم في المصارف، وعلى حقوق المساهمين، مما يضع المصارف في موقف لا يمكن التهاون به.

التريث في البدء بالإجراءات القانونية:

رغم أن رفع الدعاوى القضائية ضرورة ملحة للحفاظ على الحقوق، إلا أن المصارف تريثت حتى الآن إذ إن إجراءً كهذا قد يحول في طياته تبعات جسيمة على الاقتصاد الوطني، ومنها:

١. إثقال كاهل الدولة:

– في حال قررت المصارف رفع دعاوى قضائية ضد الدولة، فإن ذلك سيضع مزيداً من الضغوط على ما تبقى من أصول الدولة. وقد يؤدي ذلك إلى نتائج تعجز الدولة عن تحملها.

٢. التأثير السلبي على الاقتصاد:

– رفع الدعاوى من قبل المصارف المحلية قد يؤدي إلى تحريك المياه الراكدة وتحفيز حملة السندات الدوليين على إتخاذ إجراءات مشابهة، مما يفاقم الأزمة بدلاً من حلها.

٣. خسارة الوقت والمصادقية:

– أي تأخير أو مهاملة من قبل الدولة سيدفع المصارف إلى التسريع في إتخاذ هذه الخطوة للحفاظ على حقوقها، مما يعقد المشهد ويضع الجميع في مواجهة لا تحمد عقباه.

الحلول المقترحة: طريق النجاة من الكأس المرة

إدراكاً لحجم التحديات، قامت جمعية المصارف بسلسلة من الاتصالات المكثفة وعلى أعلى المستويات مع الجهات الرسمية، بهدف التوصل إلى حلول قانونية تُجَنِّب المصارف اللاضطرار إلى اللجوء إلى القضاء. الوضع حتى الآن يمكن تلخيصه بالتالي:

١. التمهينات الرسمية:

– حصلت الجمعية على تمهينات مبدئية من الجهات الحكومية بشأن إيجاد حلول قانونية لتهديد المهل الزمنية تفسح المجال أمام معالجة الوضع بطريقة متوازنة. إلا أنه لم تتخذ أية إجراءات تنفيذية من قبل الدولة حتى الآن.

٢. العمل على حلول توافقية:

– ما زالت جمعية المصارف تسعى مع الجهات المعنية للتوصل إلى آلية قانونية تتيح تهديد المهل الزمنية والتوصل إلى حلول تضمن حقوق المصارف ومودعيها من جهة كما وتمنح الدولة الوقت اللازم للتعافي المالي.

المطلوب: خطوات عاجلة

في ظل هذا الوضع الحرج، تبرز الحاجة الملحة لتحرك الدولة بجدية وعلى وجه السرعة عبر:

١. إصدار القوانين بصورة طارئة:

– ينبغي للسلطة التشريعية أن تتحرك فوراً لإقرار القوانين التي تعالج هذه الإشكالية، بما يضمن عدم ضياع حقوق المصارف والمودعين.

٢. تعزيز الحوار بين الأطراف المعنية:

– يجب أن تُستتبع أية معالجات آنية بحوار شفاف ومفتوح يجمع بين الدولة والمصارف وحملة السندات المحليين والدوليين للوصول إلى حلول عادلة ومستدامة.

ختاماً: «مرغماً أخاك لا بطل»

إن التحديات التي تواجه المصارف والدولة على حد سواء تتطلب تعاوناً وثيقاً وحلولاً مبتكرة. لا يمكن للمصارف أن تتحمل مسؤولية التقاعس عن المطالبة بحقوقها، ولا يمكن للدولة أن تدير ظهرها لهذه المشكلة المعقدة. المطلوب اليوم هو قرارات جريئة، وإجراءات عملية، خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني ٢٠٢٥ على أبعد تقدير، وذلك قبل أن يصل الجميع إلى نقطة تضطر فيها المصارف إلى القول للدولة: «مرغماً أخاك لا بطل».

الأمين العام

الدكتور فادي خلف



ملاحظة : إن الافتتاحية التي يكتبها الأمين العام في النشرات الدورية لجمعية مصارف لبنان تمثل رأيه وتحليله الشخصي للمستجدات، دون أن تلزم بأي شكل من الأشكال الجمعية بمضمونها الذي يبقى على مسؤولية الأمين العام وحده.

الوضع الإقتصادي العام

تشرين الأول ٢٠٢٤

من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣. وبلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٤٧ مليون دولار مقابل ١٢٨ مليون دولار و١٥٥ مليون دولار في الأشهر الثلاثة على التوالي، وانخفضت بنسبة ٦٢,٥% في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في تشرين الأول ٢٠٢٤، بلغت قيمة الشيكات المتقاصة بالليرة اللبنانية ٦٥٤٨ مليار ليرة مقابل ٧٢٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق و٨٧٩٨ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٣، وازدادت بنسبة ٢٥,٧% في الأشهر العشرة الأولى

جدول رقم 1

تطور الشيكات المتقاصة في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2024-2021

2024	2023	2022	2021	
				الشيكات بالليرة
149	298	758	1310	- العدد (آلاف)
68524	54497	30842	22729	- القيمة (مليار ليرة)
459893	182876	40689	17350	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
				الشيكات بالعملات الأجنبية
14	88	642	1438	- العدد (آلاف)
1125	3003	8944	15756	- القيمة (مليون دولار)
80357	34125	13931	10957	- متوسط قيمة الشيك (دولار)

المصدر: مصرف لبنان

الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية إلى ١٧٤٢٥ شيكاً بقيمة بلغت ٢٣٠ مليون دولار.

حركة الاستيراد

في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ١٣٠٣ ملايين دولار مقابل ١٢٥٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق و١٢٥١ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد بلغت ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ وتراجعت بنسبة ٨,٠% بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢، في حين سجّلت الكميات المستوردة المقاسة بالأطنان ارتفاعاً معتدلاً نسبته ٢,٠%.

وُنذِرَ بأنّ تعميم مصرف لبنان رقم ١٦٥ الصادر في نيسان ٢٠٢٣ وتعديلاته يسمح بتبادل شيكات صادرة عن حسابات Fresh بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي لاستعمالها مجدداً في العمليات التجارية والمالية، وبدأ العمل به خلال شهر حزيران ٢٠٢٣. وبحسب المعطيات المتوافرة عن حركة مقاصة الشيكات بموجب التعميم ١٦٥ والعائدة لشهر تشرين الأول ٢٠٢٤، بلغ عدد الشيكات المتقاصة بالليرة ٩٢٨ شيكاً بقيمة ١٤٩٣ مليار ليرة، وبلغ عدد الشيكات المتقاصة بالعملات الأجنبية ٢٧١٦ شيكاً بقيمة ٣٣,٧ مليون دولار أميركي. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤، وصل عدد الشيكات المتقاصة بالليرة إلى ٧٦٩٢ شيكاً قيمتها ١٤١١٣ مليار ليرة، ووصل عدد

الكيميائية (٧,٢٪)، فمعدّات النقل (٦,٦٪). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها ١١,٨٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها سويسرا (١٠,٠٪)، فاليونان (٩,٦٪)، ثمّ تركيا (٧,٨٪)، ثمّ إيطاليا (٦,٣٪).

وتوزّعت الواردات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية (النفطية) المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٦,٥٪ من المجموع، تلتها المعادن الثمينة من ذهب والماس ومجوهرات (١٤,٤٪)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (٩,٣٪)، ثمّ منتجات الصناعة

جدول رقم 2 الواردات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
8,0-	17524	19054	13641	11310	الواردات السلعية (مليون دولار)
2,0+	11770	11540	12124	13475	الواردات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

ومجوهرات المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٥,٤٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٤,٣٪)، ثمّ الآلات والأجهزة الكهربائية (١٢,٩٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٦٪)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (٩,٩٪). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٣، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٩,٧٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها تركيا (٩,٨٪)، ثمّ مصر (٥,٥٪)، فالعراق (٥,١٪)، ثمّ سويسرا (٤,٨٪).

حركة التصدير
في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٤٠ مليون دولار، مقابل ٢٩٠ مليون دولار في الشهر الذي سبقه و٢٧٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٩٩٥ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، بتراجع نسبته ١٤,٢٪ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٢. وتوزّعت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٣ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المعادن الثمينة من ذهب والماس

جدول رقم 3 الصادرات السلعية في السنوات 2023-2020

نسبة التغير، %	2023	2022	2021	2020	
14,2-	2995	3491	3380	3544	الصادرات السلعية (مليون دولار)
6,8-	1658	1779	1768	1889	الصادرات السلعية (ألف طن)

المصدر: المركز الآلي الجمركي



الحسابات الخارجية

- في كانون الأول ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري ١٠٦٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ٩٦٣ مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة ٩٧٩ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٢. وتراجع عجز الميزان التجاري إلى ١٤٥٢٩ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل عجز قدره ١٥٥٦٣ مليون دولار في العام الذي سبق، أي بأكثر من مليار دولار، بفعل تراجع الواردات السلعية بقيمة أكبر من تراجع قيمة الصادرات السلعية.
- في تشرين الأول ٢٠٢٤، ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، بحوالي ١٧٤٩ مليون دولار، نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان بقيمة ٧٢٥ مليون دولار، وارتفاع صافي الموجودات الخارجية لدى المصارف والمؤسسات المالية بقيمة ١٠٢٤ مليون دولار والذي يعود بشكل رئيسي بحسب مصرف لبنان إلى إعادة تصنيف بعض بنود حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة. وكانت الموجودات الخارجية الصافية بما فيها الذهب قد ارتفعت بقيمة ١٣٥٨ مليون دولار في أيلول ٢٠٢٤.
- وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤، ازداد صافي الموجودات الخارجية بما فيها الذهب بقيمة ٨٢١٤ مليون

دولار نتج من ارتفاع كل من صافي الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان (+٧٣٨٣ مليون دولار) ولدى المصارف والمؤسسات المالية (+٨٣٠ مليون دولار). أما الموجودات الخارجية الصافية دون الذهب فقد ازدادت بحوالي ٥٨٩ مليون دولار في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ وبما يقارب ١٧٥٧ مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤. تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

قطاع البناء

- في تشرين الأول ٢٠٢٤، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال ٣٦٨ ألف متر مربع (٢م)، مقابل ٥٣٦ ألف م٢ في الشهر الذي سبق و٤٨٩ ألف م٢ في تشرين الأول ٢٠٢٣. وازدادت هذه المساحات بنسبة ٢٣,١% في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 4

مساحات البناء المرخص بها في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2021-2024

2024	2023	2022	2021	
5259	4273	8155	7634	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

٢٠٢٤ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الأول ٢٠٢٤، وفي ظل اشتداد الحرب القائمة في لبنان، تراجع عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي إلى ٢٣٧٢ رحلة، وعدد الركاب القادمين إلى ٤١٣١٢ شخصاً وعدد المغادرين إلى ١٤٧٧٤٦ شخصاً وبلغ عدد الركاب العابرين ١٠ أشخاص فقط. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع

- في أيلول ٢٠٢٤، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٠٢٧,١ مليار ليرة مقابل ١٢٦١,٩ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه، و٤٧٦,٩ مليار ليرة في أيلول ٢٠٢٣.
- على صعيد كميات الإسمنت المسلمة، فقد بلغت ٢١٧ ألف طن في أيلول ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة)، مقابل ٢٥٩ ألف طن في الشهر الذي سبقه و٢٥٥ ألف طن في أيلول ٢٠٢٣. وبذلك تكون هذه الكميات قد سجلت ارتفاعاً نسبته ١,٧% في الأشهر التسعة الأولى من العام

الرحلات بنسبة ١٦,٤٪، وحركة القادمين بنسبة ١٩,٨٪، وحركة المغادرين بنسبة ١٨,٣٪، في حين ازدادت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ١١,٦٪.

المفرغة ٣١٦٣ طناً مقابل ١٣١٩ طناً للبضائع المشحونة. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، تراجع كل من عدد

جدول رقم 5

حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2024-2023

التغير، %	2024	2023	
16,4-	42120	50398	حركة الطائرات (عدد)
	43,7	41,5	منها: حصة الميديل ايست، %
19,8-	2455857	3064063	حركة القادمين (عدد)
	40,1	38,7	منها: حصة الميديل ايست، %
18,3-	2634123	3225598	حركة المغادرين (عدد)
	44,1	39,6	منها: حصة الميديل ايست، %
60,4-	3439	8695	حركة العابرين (عدد)
11,6+	53693	48119	حركة شحن البضائع (طن)
	28,5	25,9	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الأول ٢٠٢٤، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١١٠ باوخر، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٩٩٩٧٤ طناً والمشحونة ٨٩٦٧٢ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٤١٦٨ مستوعباً. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر التي دخلت المرفأ بنسبة ٩,٥٪، وحجم البضائع المفرغة بنسبة ٥,٠٪ وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ١,٣٪، فيما تراجع حجم البضائع المشحونة بنسبة ١٠,٨٪.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الأول ٢٠٢٤، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي بنسبة ٢,٠٢٪ قياساً على الشهر الذي سبق، وارتفع بنسبة ١٥,٦٨٪ قياساً على تشرين الأول ٢٠٢٣، حيث سجّلت كل بنود المؤشر، ارتفاعاً بنسب متفاوتة، وجاءت الزيادة الأبرز في كل من قطاع الاتصالات والألبسة والأحذية.

بورصة بيروت

في تشرين الأول ٢٠٢٤، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ٩١٤٢٩٥ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها ٢٤,٥ مليون دولار مقابل تداول ٧٨٢٦٥٨ أسهم بقيمة إجمالية قدرها ٤٣,٦ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٤٩٥٨٤٤ سهماً متداولاً بقيمة ٨٩,٦ مليون دولار في تشرين الأول ٢٠٢٣). على صعيد آخر، ارتفعت الرسملة السوقية إلى ٢٢٠٣٩ مليون دولار مقابل ٢١٣٤٦ مليون دولار و١٦٣١٢ مليون دولار في نهاية التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي. وفي تشرين الأول ٢٠٢٤، استحوذت شركة سوليدير بسهميها «أ» و«ب» بنسبة ٩٤,٧٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل ٤,٣٪ للقطاع المصرفي وحوالي ١٪ للقطاع الصناعي. وعند مقارنة حركة البورصة في الأشهر العشرة الأولى من العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، يتبيّن الآتي:
-انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ٣٤,١ مليون سهم إلى ٩,٢ ملايين.
-انخفاض قيمة التداول من ٤٧٦,٢ مليون دولار إلى ٤١٨,٧ مليوناً.

الملحق الإحصائي
الوضع الإقتصادي العام

تبادل لبنان التجاري مع الخارج في العام 2023

الصادرات السلعية			الواردات السلعية		
النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد	النسبة (%)	القيمة (مليون د.أ.)	البلد
19.7	591	الإمارات العربية المتحدة	11.8	2061	الصين
9.7	292	تركيا	10.0	1751	سويسرا
5.4	163	مصر	9.6	1682	اليونان
5.1	154	العراق	7.8	1369	تركيا
4.8	145	سويسرا	6.3	1112	إيطاليا
4.1	122	الولايات المتحدة الأمريكية	4.0	705	الولايات المتحدة الأمريكية
3.5	104	قطر	3.3	585	مصر
3.2	97	سورية	3.3	583	الإتحاد الروسي
3.0	89	الأردن	3.1	547	ألمانيا
2.3	68	كوريا	3.0	533	الإمارات العربية المتحدة
2.2	67	الكويت	2.6	448	قبرص
2.1	63	ساحل العاج	2.3	411	إسبانيا
2.1	62	كونغو	2.2	393	الهند
1.4	43	إسبانيا	2.2	384	المملكة العربية السعودية
1.4	42	اليونان	1.8	324	فرنسا
1.4	42	إيطاليا	1.8	318	المملكة المتحدة
28.4	851	دول أخرى	24.6	4318	دول أخرى
100.0	2995	مجموع الصادرات السلعية	100.0	17524	مجموع الواردات السلعية

المصدر: إدارة الجمارك

تغيّر صافي الموجودات الخارجية في القطاع المالي
(مليون دولار)

2024			2023			2022	2021	2020	2019	الشهر/العام
المصارف المجموع	مصرف لبنان* والمؤسسات المالية**	مصرف لبنان* والمؤسسات المالية**	المصارف المجموع	مصرف لبنان والمؤسسات المالية	مصرف لبنان والمؤسسات المالية					
(111.0)	197.5	(308.5)	(461.5)	(200.6)	(260.9)	(353.0)	(410.6)	(157.9)	(1379.7)	كانون الثاني
89.6	(71.8)	161.3	2099.7	2340.5	(240.8)	(601.8)	(340.6)	(347.4)	(550.1)	شباط
1629.9	24.5	1605.4	(463.5)	(135.1)	(328.4)	(518.5)	(95.9)	(556.8)	(75.1)	آذار
1160.7	64.0	1096.7	62.3	15.8	46.5	(229.4)	(546.0)	(240.6)	(1300.0)	نيسان
471.0	9.2	461.7	(5.6)	(11.0)	5.4	(402.3)	(180.7)	(887.7)	(1881.6)	أيار
(536.0)	(465.6)	(70.4)	(88.2)	67.8	(156.0)	(474.1)	(238.3)	(295.8)	(204.3)	حزيران
1131.5	(31.1)	1162.6	(217.2)	307.6	(524.8)	(207.7)	38.7	(3046.4)	72.5	تموز
1271.1	54.4	1216.7	145.1	30.1	115.0	(314.3)	(592.8)	(1968.0)	(578.5)	أب
1358.2	25.5	1332.7	470.2	381.7	88.5	48.5	784.6	(2107.7)	(58.5)	أيلول
1748.8	1023.7	725.1	(81.2)	(260.1)	179.0	192.8	(154.4)	(380.0)	(197.9)	تشرين الأول
			185.6	53.5	132.1	(354.4)	159.9	(214.4)	1142.8	تشرين الثاني
			591.3	459.7	131.6	17.1	(384.4)	(348.1)	(840.8)	كانون الأول
8213.8	830.3	7383.3	2237.0	3049.9	(812.8)	(3197.1)	(1960.5)	(10550.8)	(5851.2)	المجموع العام

المصدر : مصرف لبنان

ملاحظة:

* تعكس التغيرات الكبيرة في صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان الارتفاع في قيمة الذهب.
** تعود الزيادة في شهر تشرين الأول ٢٠٢٤ بشكل أساسي إلى إعادة تصنيف بعض حسابات رأس المال وفقاً لمعايير الإقامة والمحاسبة ضمن المطلوبات الخارجية.

ملاحظة عامة: تجدر الإشارة إلى أن مقارنة التغير في الموجودات الخارجية الصافية في العام ٢٠٢٤ مع الأعوام السابقة لم تعد صالحة بعد أن أدخل مصرف لبنان في احتساب الموجودات الخارجية لديه بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب واستثنى سندات اليوروبندز والتسليفات بالعملة الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية.

مساحات البناء (م^٢)
تشرين الأول 2023 - تشرين الأول 2024

المحافظات	ت 23 1	النسبة (%)	ت 24 1	النسبة (%)
بيروت	10626	2.17	10295	2.79
جبل لبنان	107850	22.06	173994	47.23
البقاع	52153	10.67	52967	14.38
الشمال (1)	1820	0.37	3005	0.82
الشمال (2)	111180	22.74	97688	26.52
الجنوب	127534	26.09	23094	6.27
المنطقة	77676	15.89	7367	2.00
المجموع	488839	100.00	368410	100.00

المصدر : نقابتا المهندسين في بيروت والشمال.

حركة مطار بيروت الدولي
تشرين الأول 2023 - تشرين الأول 2024

الشهر	الطائرات			الركب				المجموع			
	هبوط	إقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العلم	استيراد	تصدير	المجموع (طن)
ت 23 1	2236	2264	4500	208374	307963	516337	466	516803	3002	2315	5317
ت 24 1	1186	1186	2372	41312	147746	189058	10	189068	3163	1319	4482
التغير %	-47.0	-47.6	-47.3	-80.2	-52.0	-63.4	-97.9	-63.4	5.4	-43.0	-15.7

المصدر : مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت
تشرين الأول 2023 - تشرين الأول 2024

التغير %	تشرين الأول 2024	تشرين الأول 2023	
-13.4	110	127	عدد البواخر
3.5	399974	386379	البضائع المفرغة (طن)
-47.6	89672	170977	البضائع المشحونة (طن)
-13.5	14168	16377	المستوعبات المفرغة
-12.6	5474	6263	عدد السيارات المستوردة
-	غ.م	غ.م	الإيرادات (ألف د.أ.)

المصدر : إدارة واستثمار مرفأ بيروت

ثانياً - التطورات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة

في كانون الأول 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، سجّلت المالية العامة فائضاً بقيمة ٦١١ مليار ليرة بعد فائض قيمته ١٦٨ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٤٥ مليار ليرة في كانون الأول 2020).

وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة إلى ٢٠٢٦٣ مليار ليرة في العام 2021 من ١٥٣٤٢ مليار ليرة في العام 2020، أي بمقدار ٤٩٢١ مليار ليرة وبنسبة 32,1%. في التفاصيل،

ارتفعت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٤٧٦٣ مليار ليرة وغير الضريبية بقيمة ٣٥٣ مليار ليرة مقابل تراجع مقبوضات الخزينة بقيمة ١٩٥ مليار ليرة. على صعيد الإيرادات الضريبية، فقد تأثرت إلى حدّ كبير بارتفاع العائدات من الضريبة على القيمة المضافة (+٢٩٤٥ مليار ليرة) نتيجة ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت العائدات من الضريبة على الأرباح (+١٣٣٠ مليار ليرة) وإيرادات الجمارك (+٢٥٦ مليار ليرة) والرسوم العقارية (+١٩٨ مليار ليرة) مقابل انخفاض قيمة الضريبة على الفوائد (-٨٨٣ مليار ليرة).
- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة إلى ١٨٠٦٦ مليار ليرة

تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٥٨٤ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٨٢٥ مليار ليرة. وبذلك، يكون الرصيد المالي العام قد حَقَّق فائضاً بقيمة ٢١٩٧ مليار ليرة في عام ٢٠٢١ بعد عجز بقيمة ٤٠٨٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢٠، وبلغت نسبته +١٢,٢٪ من مجموع المدفوعات مقابل -٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.

- وحَقَّق الرصيد الأَوَّلِي فائضاً مقداره ٥٠٠٩ مليارات ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل عجز مقداره ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠. ويتبيَّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت قياساً على المقبوضات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

في العام ٢٠٢١ من ١٩٤٢٥ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠، أي بقيمة ١٣٥٩ مليار ليرة وبنسبة ٧٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٢٩٣ مليار ليرة (من ٣١٠٦ مليارات ليرة في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٨١٣ مليار ليرة في عام ٢٠٢١). تجدر الإشارة إلى أن الحكومة اللبنانية أعلنت التوقُّف عن تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وأن معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، التي انخفضت جميعها بين آذار ونيسان ٢٠٢٠، بقيت مستقرة منذ ذلك الوقت. كذلك، انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ١٠٦٦ مليار ليرة (إلى ١٥٢٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢١ مقابل ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠)، وقد

جدول رقم 4

بعض النسب المئوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2021	2020	
15,6	16,0	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
13,9	20,2	خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

وبذلك تكون هذه المحفظة قد انخفضت بمقدار ١٩٢٩١ مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٢٤. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة التوقُّف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ بموجب قرار من وزارة المالية يقابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة. وقد بلغت قيمة الاستحقاقات ٢٩٦٠ مليار ليرة في تشرين الأول ٢٠٢٤.

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، استمرت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) بالانخفاض وبلغت ٧٠٤٩٨ مليار ليرة مقابل ٧٣٤٥٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣.

جدول رقم 5

توزيع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
100,00	1,58	3,43	36,70	18,64	13,92	8,38	6,38	9,45	1,27	0,26	ك 1 2023
100,00	1,93	4,19	43,57	21,25	14,04	8,05	5,19	1,79	0	0	أيلول 2024
100,00	2,01	4,36	44,04	21,36	14,26	7,68	5,40	0,89	0	0	ت 1 2024

المصدر: بيانات مصرف لبنان

اللبنانية باليرة، فقد بلغت ٩١٥٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، مسجلة ارتفاعاً بقيمة ٦٢٨ مليار ليرة قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، حيث بلغت ٩٠٩١١ مليار ليرة. وتوزعت على المكتتبين كالآتي:

في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، بلغت حصة السندات من فئة ١٠ سنوات ٤٤,٠% من مجموع المحفظة، تلتها السندات من فئة ٧ سنوات (٢١,٤%) والسندات من فئة ٥ سنوات (١٤,٣%). أما في ما يتعلق بالقيمة الفعلية (تتضمن الفوائد المتراكمة غير المستحقة) للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

جدول رقم 6 توزع سندات الخزينة باليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية - نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
15303	15317	20900	المصارف
%16,7	%16,8	%22,5	الحصة من المجموع
57022	57403	58002	مصرف لبنان
%62,3	%63,1	%62,4	الحصة من المجموع
610	625	443	المؤسسات المالية
%0,7	%0,7	%0,5	الحصة من المجموع
17905	17153	13021	المؤسسات العامة
%19,6	%18,9	%14,0	الحصة من المجموع
699	413	581	الجمهور
%0,8	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
91539	90911	92947	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

دولار مقابل ٣٩٢٤٨ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣٦٥٢٢ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢١. وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندرز (صافية من المؤونات) ٢٩٠٠ مليون دولار مقابل ٢٩٣٤ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢ و ٤٤١٩٠ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٢١.

الدين العام

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الدين العام المحرر باليرة اللبنانية ٩١٧٩٥ مليار ليرة،

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت حصة المصارف ١٦,٧% من إجمالي محفظة سندات الخزينة باليرة مقابل ٦٢,٣% لمصرف لبنان و ٢١,٠% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخرات) ما يوازي ٣٩٤٨٥ مليون

مصرف لبنان (إلى ٦٢,١٪ مقابل ٦٣,٠٪). في حين ارتفعت حصة القطاع غير المصرفي (إلى ٢٠,٩٪ مقابل ١٩,٩٪ نتيجة زيادة اكتتابات المؤسسات العامة بسندات الخزينة بالليرة) في نهاية التاريخين على التوالي.

بارتفاع نسبته ٠,٧٪ قياساً على نهاية كانون الأول ٢٠٢٢. وانخفضت حصة المصارف في تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية إلى ١٦,٩٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٧,١٪ في نهاية العام ٢٠٢٢، وانخفضت كذلك حصة

جدول رقم 7

مصادر تمويل الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
16,9	17,1	22,7	المصارف في لبنان
62,1	63,0	62,2	مصرف لبنان
20,9	19,9	15,1	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

٤١٣٣٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢، أي بارتفاع نسبته ٠,٦٪. تُعزى الزيادة إلى تراكم المتأخرات عن دفع الأساس والفوائد على سندات اليوروبندز، إذ وصلت قيمة هذه المتأخرات إلى ١٤٤٣٢ مليون دولار في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ مقابل ١٤٢٢٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٢. وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، لم يسجل توزع مصادر التمويل تغيراً يُذكر بين نهاية العام ٢٠٢٢ ونهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، حيث شكّلت حصة حَمَلَة سندات اليوروبندز ٩٥,٠٪ مقابل ٩٣,٨٪ للمؤسسات المتعددة الأطراف و١,١٪ للحكومات و٠,١٪ لمصادر أخرى.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ الدين العام المحلي الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ٦٣٠٨٨ مليار ليرة مقابل ٦٤٧٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٢، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢,٥٪ في الشهر الأول من العام ٢٠٢٣، إذ ارتفعت ودائع القطاع العام لدى الجهاز المالي من ٢٦٤٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى ٢٨٧٠٧ مليار ليرة في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣.

وفي نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالعملات الأجنبية ٤١٥٧٤ مليون دولار مقابل

جدول رقم 8

مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة - بالنسبة المئوية)

ك 2023	ك 2022	ك 2021	
1,1	1,1	1,3	الحكومات
3,8	3,9	3,8	المؤسسات المتعددة الأطراف
95,0	94,9	94,8	حَمَلَة سندات يوروبندز
0,1	0,1	0,1	مصادر خارجية أخرى
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

الملحق الإحصائي
آخر التطوّرات في المالية العامة والدين العام

المالية العامة (مليار ليرة)
في العاويّن 2020 و 2021

التغيّر	2021	2020	مليار ليرة
بالنسبة (%)	بالقيمة		
32.08	4921	20263	15342
			الإيرادات الإجمالية
-7.00	-1359	18066	19425
			التنقلات الإجمالية
-9.43	-293	2813	3106
			منها خدمة الدين العام
-6.53	-1066	15253	16319
			الإنفاق خارج خدمة الدين العام
		2197	-4083
			الرصيد الكلي
		5010	-977
			الرصيد الأولي
		12.2	-21.0
			الرصيد الكلي/التنقلات (%)

توزع سندات الخزينة حسب المكتتبين
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

النسبة (%)	ك23-2	النسبة (%)	ك22-1	النسبة (%)	ك22-2	البيان
16.7	15303	16.8	15317	20.7	18850	المصرف
62.3	57022	63.1	57403	64.0	58255	مصرف لبنان
0.7	610	0.7	625	0.5	428	المؤسسات المالية
19.6	17905	18.9	17153	14.1	12869	المؤسسات العامة
0.8	699	0.5	413	0.6	571	الجمهور
100.0	91539	100.0	90911	100.0	90973	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

• الكتلة النقدية بالليرة

تراجعت قيمة النقد في التداول بالليرة، أحد أبرز مكوّنات الكتلة النقدية بالليرة M2، إلى حوالي ٤٤٣٥٦ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، مقابل ٤٦٧٦٤ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤ و ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. كما تراجعت قيمة الكتلة النقدية بالليرة M2، والتي تتضمّن النقد في التداول والودائع تحت الطلب والودائع الادخارية العائدة للقطاع الخاص المقيم لدى الجهاز المصرفي، إلى ١٠٩٠٢٨ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ مقارنةً مع ١١٠٠٥٩ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقابل ١٠٠٧٨٧ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة قد بلغت ١٩,٥% في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤. أما استعمالات باقي الودائع بالليرة (غير التسليف للقطاع الخاص)، فهي تتوزّع بين سندات خزينة وإيداعات لدى مصرف لبنان بالليرة.

• تراجعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة إلى ٩٢٦٦ مليار ليرة في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، مقابل ١٠٠٤٢ مليار ليرة في نهاية أيلول ٢٠٢٤ و ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣، وهي تعرف منحنى تراجعياً منذ بداية الأزمة.



عمليات حسم الشيكات وتسديد القروض. بلغت التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاع الخاص بالعملة الأجنبية حوالي ٥,٩٤ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، موزعة بين ٥,٠ مليارات دولار للقطاع الخاص المقيم وحوالي ٠,٩ مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بالمقارنة مع ٥,٩١ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤ و ٧,٦ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



• الودائع والتسليفات بالعملة الأجنبية تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة الأجنبية لدى المصارف إلى حوالي ٨٨,٥ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، مقابل ٨٨,٩ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤، و ٩١,٣ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وتُذكر بأنّ هذه الودائع هي في تراجع بشكل مستمرّ منذ بداية الأزمة، نتيجة استفادة المودعين من مضامين التعميمين ١٥١ و ١٥٨ ومؤخراً التعميم ١٦٦ إضافة إلى





الخزينة بالعملة الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪)، مما يعني أن محافظة المصارف التجارية الاسمية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية قد تكون بحدود الـ ٩ مليارات دولار.

- **تراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة قليلاً إلى حوالي ٤,١٥ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ مقابل ٤,٢٩ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤، كما تراجعت قليلاً التزامات المصارف تجاه مؤسسات مالية غير مقيمة إلى حوالي ٢,٥٢ مليار دولار مقابل ٢,٥٦ مليار دولار في كل من التاريخين المذكورين.**

وبذلك، تكون نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى الودائع بالعملة الأجنبية قد بلغت ٦,٧٪ في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤.

- **بلغت محافظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالعملة الأجنبية، صافية من المؤنات، حوالي ٢,٣ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، مقابل ٢,٢ مليار دولار في نهاية كل من أيلول ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة من التوظيفات في سندات**



تجدر الإشارة إلى اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد (بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار) في البيانات المالية للمصارف اعتباراً من الوضعية الموقوفة في ٣١/١/٢٠٢٤، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/١٦٧.

- **تراجعت ودائع المصارف التجارية (بالليرة وبالعملة الأجنبية) لدى مصرف لبنان إلى حوالي ٨٠,٦ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، مقابل ٨١,٣ مليار دولار في نهاية الشهر الذي سبقه، مقارنةً مع ٨٣,٦ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.**



ارتفعت حسابات رأس المال قليلاً إلى حوالي ٤,٦١ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ مقارنةً مع ٤,٥٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. مقابل ٥,١

ارتفعت حسابات رأس المال قليلاً إلى حوالي ٤,٦١ مليارات دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ مقارنةً مع ٤,٥٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.



تراجع عدد فروع المصارف التجارية داخل لبنان إلى ٦٥٥ فرعاً في نهاية حزيران ٢٠٢٤، مقابل ٦٩٥ فرعاً في نهاية العام ٢٠٢٣، وبلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي بحسب آخر المعطيات المتوافرة ١٤٦٩٣ موظفاً في نهاية حزيران ٢٠٢٤ (وهو رقم قابل للتعديل).

بلغت القيم الثابتة المادية حوالي ١,٢ مليار دولار في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤ وهو المستوى ذاته المسجّل في نهاية أيلول ٢٠٢٤، مقارنةً مع حوالي ٥,٧ مليارات دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣.

عدد فروع المصارف التجارية وعدد العاملين في القطاع المصرفي



مصدر المعلومات في هذا القسم : مصرف لبنان

وللشهر العاشر على التوالي، لم يتم إصدار أي من فئات سندات الخزينة بالليرة.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية في نهاية تشرين الأول ٢٠٢٤، بلغت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٦,٥٢٪ شأنها في نهاية الشهر الذي سبق مقابل ٦,٣٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣. وبلغ متوسط عمر المحفظة ٩٤٦ يوماً (٢,٦٠ سنة) مقابل ٩٤١ يوماً (٢,٥٩ سنة) و١٠٢٤ يوماً (٢,٨١ سنة) في نهاية التواريخ الثلاثة تباعاً. يُذكر أنه

مقابل ٣,٩٩٪ (٣,٣٤٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي. على صعيد معدل فائدة القروض بين المصارف (Interbank rate on call) بالليرة، فقدراوح بين ١٠٪ كحد أدنى و١٥٥٪ كحد أقصى في تشرين الأول ٢٠٢٤، وبلغ المعدل الشهري المثلث ٧٨,٩٧٪ مقابل ٩٢,٦٦٪ في الشهر الذي سبق و٣٦,٧٤٪ في تشرين الأول ٢٠٢٣. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الأول ٢٠٢٤، ارتفع متوسط الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية إلى ٢,٣٤٪ مقابل ٠,٩٣٪ في الشهر الذي سبق (١,٠٢٪ في تشرين الأول ٢٠٢٣)، كما ارتفع متوسط الفائدة على التسليفات بالليرة بشكل ملحوظ إلى ٦,٧٨٪

جدول رقم 9

تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الأول 2024	أيلول 2024	تشرين الأول 2023	
2,34	0,93	1,02	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
6,78	3,99	3,34	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
78,97	92,66	36,74	المعدل المثلث للقروض بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

متوسط الفائدة على التسليفات بالدولار ١,٩٧٪ مقابل ١,٤٨٪ (٣,٧٠٪) في التواريخ الثلاثة على التوالي. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الأول ٢٠٢٤، بلغ متوسط الفائدة على الودائع بالدولار لدى المصارف في لبنان ٠,٠٣٪ مقابل ٠,٠٢٪ في الشهر الذي سبق (٠,٠٥٪ في تشرين الأول ٢٠٢٣)، وبلغ

جدول رقم 10

تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

تشرين الأول 2024	أيلول 2024	تشرين الأول 2023	
0,03	0,02	0,05	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
1,97	1,48	3,70	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة

المصدر: مصرف لبنان

والمنظمات الدولية، فيما لا تشمل محفظته من سندات اليوروبندز العائدة للدولة اللبنانية والقروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. ويفضّل الجدول أدناه موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية
أدخل المصرف المركزي تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمن منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة

جدول رقم 11 القيمة بهلايين الدولارات ، نهاية الفترة

تشرين الأول 2024	أيلول 2024	كانون الثاني 2024	
25622	24462	18792	الذهب
10217	10654	9350	العملات الأجنبية
168	168	174	الأوراق المالية الأجنبية
36007	35284	28316	المجموع

المصدر : مصرف لبنان





الملحق الإحصائي
التطورات المصرفية والنقدية
الميزانية الموجهة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 23 1	ك 23 1	أيلول 24	ت 24 1
الموجودات				
الموفورات				
- أوراق نقدية	8444	7388	6454	6094
- ودائع لدى مصرف لبنان	1255088	1254356	7275495	7211549
ديون على القطاع الخاص المقيم	112837	110105	459344	462696
- بالليرات اللبنانية	12080	11212	11113	11867
- بالعملات الأجنبية	100757	98893	448231	450829
ديون على القطاع العام	49386	44887	210181	217764
منها: سندات باليرة	11636	11436	10042	9266
سندات بالعملات	37193	32872	198261	206577
ديون مختلفة	557	579	1879	1921
موجودات خارجية	136121	139286	835636	839518
- قروض على غير المقيمين	15845	14714	81009	80850
- قروض على مصارف غير مقيمة	62954	66906	383876	371657
- موجودات خارجية أخرى	35897	37038	231937	231673
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	12334	11056	74651	82670
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	9090	9573	64164	72667
القيم الثابتة	72951	116872	208221	207728
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	36170	44324	275452	283099
موجودات غير مصنفة	12731	11522	26552	25502
المجموع	1683729	1728740	9297336	9253949
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم	1101367	1104207	6127959	6106809
- ودائع باليرة	47218	49198	57670	58871
- ودائع بالعملات الأجنبية	1054149	1055009	6070289	6047939
ودائع القطاع العام	18497	18272	62164	59331
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	318271	317048	1886114	1877580
- بالليرات اللبنانية	2832	2852	2766	2718
- بالعملات الأجنبية	315439	314196	1883348	1874862
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	45305	43270	229471	225881
سندات دين	4330	4395	46520	46508
أموال خاصة	74424	76374	409418	412833
- أموال خاصة أساسية	53095	53759	377226	380581
- أموال خاصة مسندة	21329	22615	32192	32251
مطلوبات غير مصنفة	121535	165173	535690	525007
المجموع	1683729	1728740	9297336	9253949

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.



وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة

(بمليارات ل.ل.)

ت 24 1	أيلول 24	ك 23 1	ت 23 1	البيان
				الموجودات
3207570	3142941	432111	413397	الموجودات الخرجية :
2293133	2189372	287481	276351	- ذهب
(25622)	(24462)	(19165)	(18423)	(مقيم بملايين د.أ)
914437	953568	144630	137046	- عملات أجنبية*
(10217)	(10654)	(9642)	(9136)	(مقيمة بملايين د.أ)
290	279	308	340	ديون على القطاع الخاص
37090	37790	14472	15046	سلفات للمصارف التجارية
1068	1096	1515	1559	سلفات لمصارف متخصصة ومؤسسات مالية
1486886	1486858	249203	249265	سلفات للقطاع العام
2930669	3066089	647302	646471	فروقات القطع
562955	565611	139269	140675	محفظة الأوراق المالية
562	560	521	512	القيم الثابتة
170099	164786	118971		عمليات السوق المفتوحة المؤجلة
			18081	أصول من عمليات تبادل ادوات مالية
21426	19043	3948	108818	موجودات غير مصنفة
8418614	8485053	1607620	1594164	المجموع
				المطلوبات
50718	53463	58096	56717	النقد المتداول خارج مصرف لبنان
7483370	7543498	1302617	1300351	ودائع المصارف التجارية
75359	72160	10474	10743	ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية
6691	4819	1527	2460	ودائع القطاع الخاص
525077	534792	185993	170083	التزامات تجاه القطاع العام
162414	162664	27363	25577	التزامات خرجية
(1815)	(1817)	(1824)	(1705)	(مقيمة بملايين د.أ)
0	0	0	0	التزامات خاصة طويلة الأجل
64347	64347	14812	13487	الأموال الخاصة
50638	49310	6739	14746	مطلوبات غير مصنفة
8418614	8485053	1607620	1594164	المجموع

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب المكونات المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.
بناءً على توصية صندوق النقد الدولي للتوافق مع المعايير الدولية، وموجب قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧ بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تمت إعادة تصنيف الموجودات بالعملات الأجنبية وفقاً لمفهوم الإقامة. استناداً إلى قرار المجلس المركزي رقم ٢٤/١٢/١ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٨، قام مصرف لبنان بإلغاء الهندسات المالية التي تمت مع المصارف ابتداءً من العام ٢٠١٧، حيث تم إطفاء جميع القروض مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية.



تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية

(بمليارات ل.ل.)

البيان	ت 23	ك 23	أيلول 24	ت 24
الكتلة النقدية M1	81785	85450	88177	86581
- النقد في التداول	48131	50600	46764	44356
- ودائع تحت الطلب باليرة	33654	34850	41413	42225
الكتلة شبه النقدية	1075604	1076790	6133407	6113153
- ودائع أخرى باليرة	15380	15338	21882	22447
- ودائع بالعملات الأجنبية	1060224	1061452	6111525	6090706
سندات دين	3948	3966	33095	33083
النقد وشبه النقد				
- باليرات اللبنانية M2	97165	100787	110059	109028
- باليرات والعملات M3	1161337	1166205	6254679	6232818
- اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	1184613	1191423	6267825	6244843
عناصر التغطية:				
ديون صافية على الخرج	229939	252311	1627053	1785061
- الموجودات بالذهب	276351	287481	2189372	2293133
- الموجودات بالعملات الأجنبية	(46412)	(35170)	(562320)	(508072)
وضعية القطاع العام المدينة	810805	790552	4604559	4514688
- ديون صافية على القطاع العام	164334	143251	1538470	1584019
- فروقات القطع	646471	647302	3066089	2930669
ديون على القطاع الخاص	125628	123712	577194	552237
- باليرات اللبنانية	13343	12461	12038	13006
- بالعملات الأجنبية	112286	111251	565156	539231
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	(5035)	(370)	(554127)	(619168)
المجموع	1161337	1166205	6254679	6232818

المصدر : مصرف لبنان

* ابتداءً من شباط ٢٠٢٣، بات احتساب مكونات الميزانية المحررة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف ١٥٠٠٠ ل.ل./دولار وأصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار ابتداءً من كانون الثاني ٢٠٢٤.

متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
تشرين الأول 2024

العملة	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الافتتاح
الدولار الأمريكي	89500.00	89500.00	89500.00	89500.00
الفرنك السويسري	103146.25	105704.50	104001.46	103456.25
الجنيه الاسترليني	116063.60	119330.35	116876.10	116323.15
الين الياباني	583.10	622.26	598.52	587.54
الدولار الكندي	64300.60	66360.20	65102.16	64300.60
الدولار الأسترالي	58792.55	61862.40	60072.40	58792.55
اليورو	96516.80	99389.75	97628.55	97313.35

المصدر : وزارة المالية

أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأمريكي

العملة	أيلول 24				ت 24			
	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الافتتاح	الأدنى	الأعلى	المتوسط	الافتتاح
الجنيه الاسترليني	1.30	1.34	1.32	1.34	1.29	1.33	1.30	1.29
الين الياباني	140.62	146.92	143.17	143.63	143.57	153.42	149.93	152.03
الفرنك السويسري	0.84	0.85	0.85	0.85	0.85	0.87	0.86	0.86
اليورو	1.10	1.12	1.11	1.12	1.08	1.11	1.09	1.09
أونصة الذهب	2492.87	2672.53	2571.47	2634.70	2607.65	2786.44	2691.60	2744.12

المصدر : Bloomberg.com

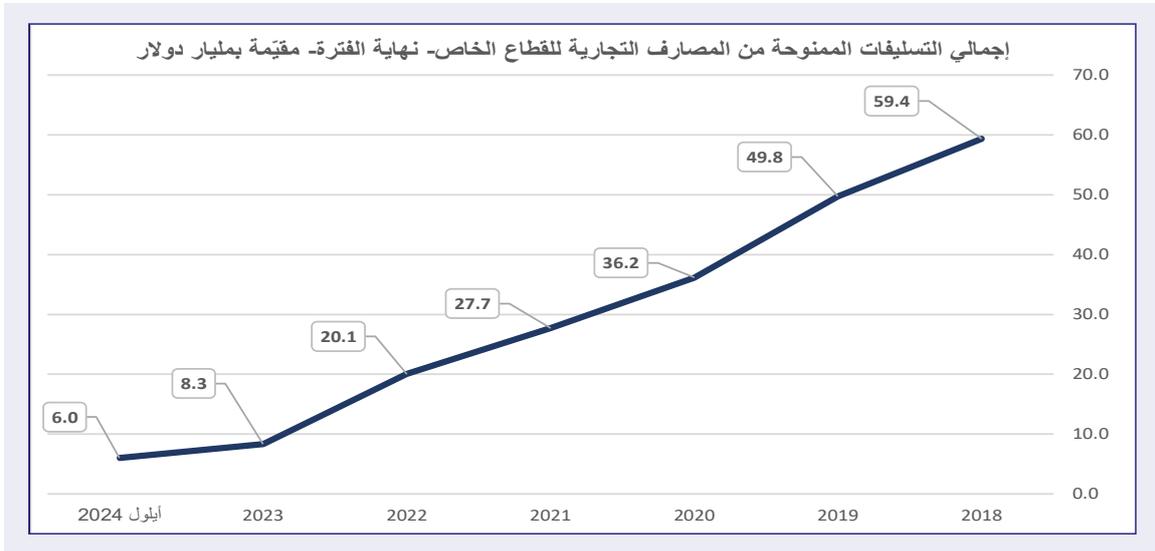


تطور محفظة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة

إعداد: مديرية الدراسات والإحصاء في جمعية مصارف لبنان

الأميركي، من ٥٩,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨ إلى ٨,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٣، ثم إلى ٦,٠ مليار دولار في نهاية أيلول ٢٠٢٤ (آخر المعطيات المتوافرة). وبذلك، لم تعد قيمة التسليفات حالياً تشكل سوى ١٠٪ من قيمتها في نهاية العام ٢٠١٨!

١- تطور المحفظة منذ بداية الأزمة المالية والمصرفية سجلت محفظة التسليفات الممنوحة من المصارف للقطاعات الاقتصادية، بخاصة منذ بدء الأزمة المالية والمصرفية في تشرين الأول ٢٠١٩، انخفاضات سنوية متتالية وملحوظة كما هو مبين في الرسم البياني أدناه. فقد تراجعت قيمة هذه المحفظة عند تقييمها بالدولار



الأولى تمتد من بداية الأزمة في تشرين الأول ٢٠١٩ إلى أوائل العام ٢٠٢٣، حيث تأثر تراجع محفظة التسليفات المقيّمة بالدولار الأميركي بشكل خاص بقيام عدد كبير من المؤسسات والأفراد بتسديد جزء كبير من التسليفات التي منحتم إياها المصارف بالدولار قبل ولدى استحقاتها، مستفيدين من إمكانية تسديد القروض من خلال شيكات يشترونها بسعر محسوم ومن تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم ٢٠٢٠/٥٦٨، والذي أتاح للعملاء تسديد الأقساط أو الدفعات المستحقة بالعملات الأجنبية الناتجة عن قروض التجزئة كافة، بما فيها القروض الشخصية، وذلك بالليرة اللبنانية على أساس السعر المحدد لتعاملات مصرف لبنان مع المصارف^١ (والذي كان للتذكير ١٥٠٧,٥

٢- في أسباب تراجع محفظة التسليفات للقطاع الخاص منذ بدء الأزمة المالية والمصرفية

لا بد من التذكير بأنه منذ بداية الأزمة، توقفت المصارف على نحو شبه كامل عن إعطاء أية تسليفات جديدة، ما وضع محفظة التسليفات على منحى انحداري. ولكن ثمة عاملين أسهما في التراجع السريع لمحفظة التسليفات وهما التسديد المُسبق للقروض، وبخاصة تلك الممنوحة بالدولار، وثانياً تغيير سعر صرف الليرة مقابل الدولار من ١٥٠٧,٥ ليرات للدولار وصولاً إلى ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد في الميزانيات وتأثيره على التسليفات بالليرة لدى تقييمها بالدولار. وللإجابة بشكل دقيق على هذه النقطة، سنقسم الفترة إلى مرحلتين.

١- مع العلم أنه بحسب التعميم المذكور، بقيت سائر التسهيلات والقروض، سيّما التجارية منها، خاضعة لشروط عقد القرض أو عقد التسهيلات الموقع بين المصرف والعميل، سيّما لجهة الالتزام بالتسديد بعملة القرض.

ليرات للدولار منذ أواخر آب ٢٠٢٠ وحتى نهاية شباط ٢٠٢٣). وكانت هذه النقطة سبباً رئيسياً في تعميق أزمة السيولة بالعملات الأجنبية في القطاع المصرفي لأنها حرمت المصارف (وبالتالي المودع) من استرداد جزء من توظيفاتها (ودائعه) بالعملات الأجنبية. **الثانية من شباط ٢٠٢٣ حتى اليوم**، تمّ تغيير سعر صرف الليرة مقابل الدولار مرتين في ميزانيات المصارف، الأولى منذ بيانات شباط ٢٠٢٣ (من ١٥٠٧,٥ ليرات لكلّ دولار إلى

١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد)، والثانية منذ بيانات كانون الثاني ٢٠٢٤ (من ١٥٠٠٠ ليرة لكلّ دولار إلى ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد)، وبالطبع كان لهذا الأمر تأثيراً كبيراً على التسليفات الممنوحة بالليرة لدى تقييمها بالدولار الأميركي. وقد ساهم هذا الأمر بشكل رئيسي بتراجع محفظة التسليفات المقيّمة بالدولار في هذه الفترة، يُضاف إلى ذلك طبعاً استمرار تسديد التسليفات قبل استحقاقها، ولو بوتيرة أبطأ من المرحلة السابقة.

جدول رقم ١- التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية إلى القطاع الخاص المقيم وغير المقيم

التسليفات الممنوحة بالليرة - مقيّمة بمليار ليرة	التسليفات الممنوحة بالعملة الأجنبية - مقيّمة بمليون دولار	التسليفات الممنوحة بالليرة - مقيّمة بمليون دولار	إجمالي التسليفات الممنوحة بالليرة وبالعملة - مقيّمة بمليون دولار	
27561	41103	18283	59386	2018
23476	34196	15573	49769	2019
22030	21554	14614	36168	2020
18277	15591	12124	27715	2021
14906	10164	9888	20052	2022
11388	7562	759	8321	2023
11263	5912	126	6038	أيلول 2024
-59,1%	-85,6%	-99,3%	-89,8%	التغير من نهاية 2018 حتى نهاية أيلول 2024 -%

جدول رقم ٢- تراجع التسليفات منذ نهاية العام ٢٠١٨ حتى نهاية أيلول ٢٠٢٤ - جميع القيم بمليون دولار

التسليفات بالليرة	التسليفات بالعملة الأجنبية	إجمالي التسليفات	
-8395	-30939	-39334	من نهاية 2018 حتى نهاية 2022
-9762	-4252	-14014	من نهاية 2022 حتى نهاية أيلول 2024
-18157	-35191	-53348	من نهاية 2018 حتى نهاية أيلول 2024



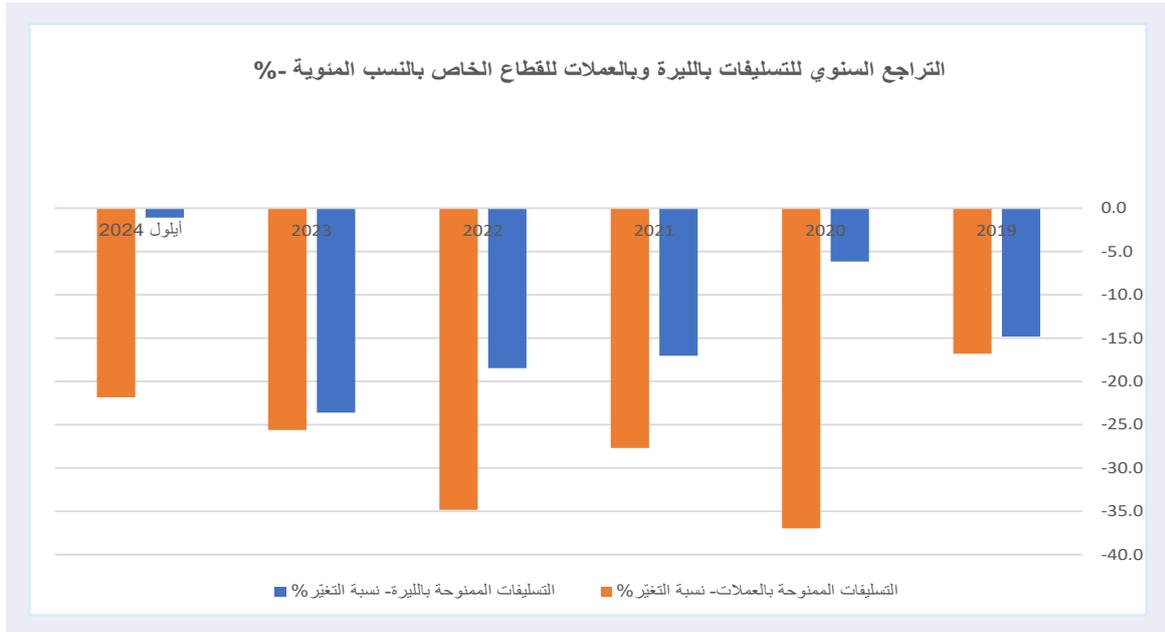
٣- هل تراجع التسليفات بالليرة والتسليفات بالعملة الأجنبية بالوتيرة ذاتها؟

يبين الجدول رقم ١ بأن التسليفات الممنوحة بالليرة، عند تقييمها بالليرة اللبنانية، تراجعت بنسبة ٥٩,١% في الفترة الممتدة منذ نهاية العام ٢٠١٨ وحتى نهاية أيلول ٢٠٢٤. أما عند تقييمها بالدولار، تكون قد سجلت تراجعاً بنسبة أعلى بكثير بلغت ٩٩,٣% بسبب تأثير تراجع سعر صرف الليرة الضخم مقابل الدولار من ١٥٠٧,٥ ليرات إلى ٨٩٥٠٠ ليرة مقابل الدولار الواحد.

أما التسليفات الممنوحة بالعملة الأجنبية، فقد تراجعت كما يشير إليه الجدول رقم ١ بنسبة ٨٥,٦% بين نهاية العام ٢٠١٨ ونهاية أيلول ٢٠٢٤.

وبذلك، نستنتج أن وتيرة تراجع التسليفات الممنوحة من المصارف بالعملة الأجنبية (-٨٥,٦%) كانت أعلى من تلك العائدة للتسليفات بالليرة (-٥٩,١%)، عند أخذ التسليفات بالعملة التي مُنحت فيها. وهذا أمر متوقّع لأنّ المقترض بالدولار كان لديه الحافز الأكبر لتسديد قرضه لأنّه يستفيد (من خلال تسديد القرض بالليرة أو من خلال شيكات بالدولار يكون قد اشتراها بسعر أقلّ من قيمتها الاسمية) من تسديد قرضه بسعر صرف أدنى بكثير من سعره الحقيقي، أو بقيمة أقلّ بكثير من قيمة القرض الحقيقية.

في حين تصبح وتيرة تراجع التسليفات بالعملة الأجنبية (-٨٥,٦%) أدنى من تلك العائدة إلى التسليفات بالليرة (-٩٩,٣%) عند تقييم جميع التسليفات بالدولار.

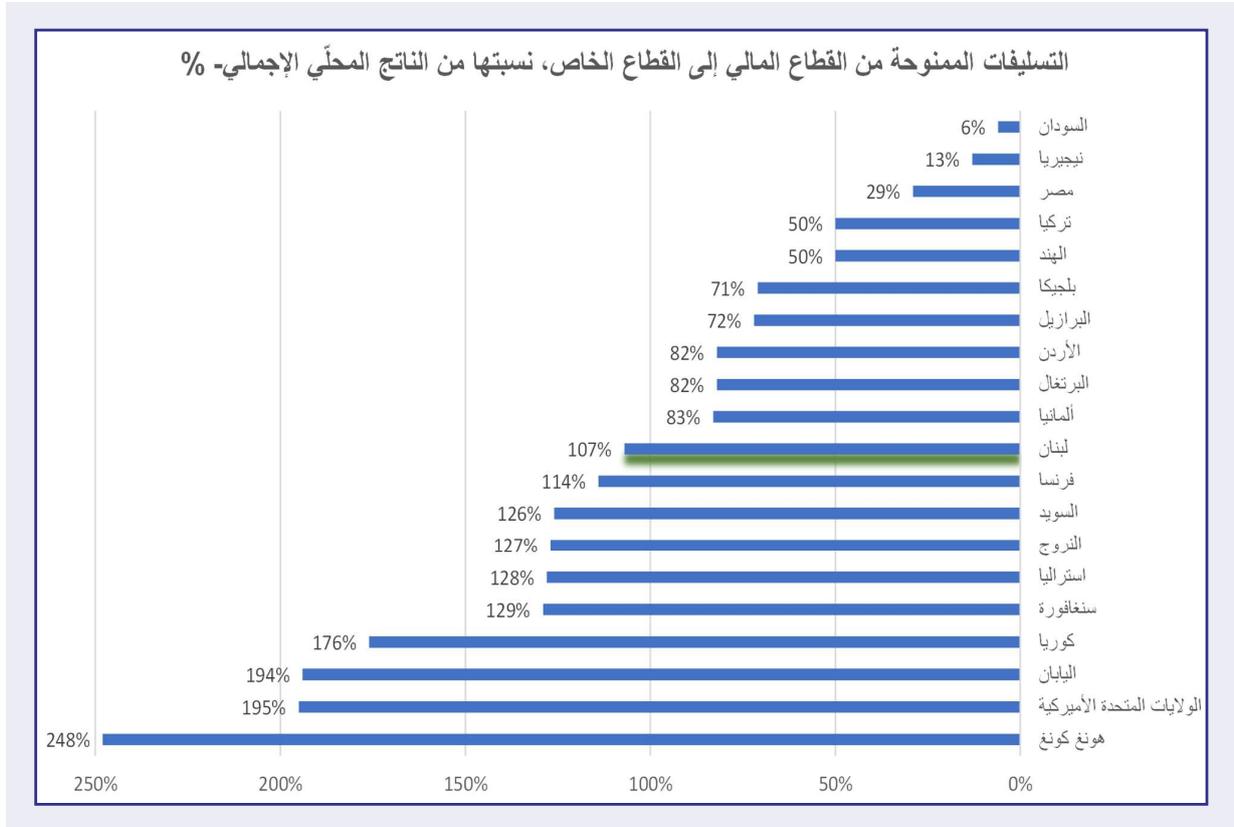


ملاحظة: معدّلات تراجع التسليفات للقطاع الخاص بالليرة وبالعملة، هي بالعملة التي مُنحت فيها.

٤- كيف كان الوضع قبل الأزمة؟

كانت المصارف، ومن دون أيّ مجال للشك، الممّول الرئيسي لجميع القطاعات الاقتصادية في لبنان. وقد وصلت قيمة التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص، المقيم وغير المقيم، إلى ما يوازي ٥٩,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٨، ما يُمثّل حوالي ١١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور، وهو مستوى أكثر من جيّد بالمقارنة مع مختلف دول العالم. أمّا اليوم، فالمصارف شبه متوقّفة عن التمويل، وقد تراجعت قيمة التسليفات الإجمالية إلى ما يوازي ٨,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٣ كما سبق ورأينا بحيث باتت حالياً تشكّل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

من الناتج المحلي الإجمالي في العام المذكور، وهو مستوى أكثر من جيّد بالمقارنة مع مختلف دول العالم. أمّا اليوم، فالمصارف شبه متوقّفة عن التمويل، وقد تراجعت قيمة التسليفات الإجمالية إلى ما يوازي ٨,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٣ كما سبق ورأينا بحيث باتت حالياً تشكّل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.
بالنسبة للبنان - تعود النسبة للعام ٢٠١٧- وتمثل آخر المعطيات المتوافرة.

الزبائن ومعرفتها المُعمَّقة بالقطاعات الاقتصادية، إلى جانب إدارتها الجيدة لمخاطر الإقراض للقطاع الخاص. وقد تعامل عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية مع المصارف اللبنانية في السابق لفترات طويلة، مثل البنك الأوروبي للاستثمار EIB، ومؤسسة التمويل الدولية IFC، والوكالة الفرنسية للتنمية AFD وغيرها، من أجل تمويل القطاعات الاقتصادية في لبنان من خلال خطوط ائتمان. وثمة أصوات كثيرة ومُحمَّقة من القطاع الخاص بدأت تُطالب بعودة التمويل المصرفي، لا سيَّما من خلال هذه المؤسسات المالية الدولية.

٥- هل ستشارك المصارف في تمويل الاقتصاد في المستقبل القريب؟

تكمُن مشكلة تمويل الاقتصاد بالطبع في عدم توافر السيولة بسبب الأزمة المصرفية وشبه غياب السوق المالية التي طالما افتقر إليها لبنان. ومن المؤكّد أنّ المصارف قادرة وجاهزة على القيام بدور الوساطة لتمويل جزء من إعادة الإعمار عند توقّف الحرب القائمة في لبنان في حال توافرت الأموال من جهات خارجية. فالمصارف تُعتبر الجهة الأكثر خبرة واحترافية على هذا الصعيد، بسبب علاقاتها الطويلة الأجل مع



ركائز الاقتصاد اللبناني، بعد التصعيد الكبير في منتصف أيلول ٢٠٢٤. ويبلور سيناريو معاكس للواقع إذ في غياب الصراع كان الناتج المحلي الإجمالي لينمو بنسبة ٠,٩% في العام ٢٠٢٤.

البنك الدولي: ٨,٥ مليار دولار أضرار وخسائر لبنان من الحرب

قال البنك الدولي إن تقييم الأثر الأولي للصراع على اقتصاد لبنان وقطاعاته الرئيسية توضح أن تكلفة الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية بلغت نحو ٨,٥ مليار دولار أميركي. وعلى صعيد النمو الإقتصادي، تشير التقديرات إلى أن الصراع أدى إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة ٦,٦% على الأقل في عام ٢٠٢٤، مما يفاقم الإنكماش الإقتصادي الحاد المستمر على مدى خمس سنوات والذي تجاوز ٣٤% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وتناول التقرير أيضاً أثر الصراع على الشعب في لبنان، حيث تشير التقديرات إلى وجود أكثر من ٨٧٥ ألف نازح داخلياً، مع تعرض النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة واللاجئين لأشد المخاطر. كما تشير التقديرات إلى فقدان نحو ١٦٦ ألف فرد لوظائفهم، وهو ما يعادل انخفاضاً في المداخيل قدره ١٦٨ مليون دولار أميركي.

ووفق التقرير، فإن قطاع الإسكان هو الأكثر تضرراً، حيث تضرر نحو ١٠٠ ألف وحدة سكنية جزئياً أو كلياً، وبلغت الأضرار والخسائر في القطاع ٣,٢ مليار دولار.

وبلغت الاضطرابات في قطاع التجارة نحو ملياري دولار أميركي، مدفوعة جزئياً بنزوح الموظفين وأصحاب الأعمال. وأدى تدمير المحاصيل والماشية وتشريد المزارعين إلى خسائر وأضرار في قطاع الزراعة بلغت حوالي ١,٢ مليار دولار. ويعتمد التقييم الأولي للأضرار والخسائر في لبنان على مصادر بيانات عن بعد وتحليلات لتقييم الأضرار المادية والخسائر الاقتصادية في سبعة قطاعات رئيسية.

ويغطي تقييم الأضرار المحافظات الست الأكثر تأثراً، فيما تمّ تقييم الخسائر الاقتصادية على نطاق البلد ككل، وذلك حسب البيانات المتوفرة.

ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات لبان BLOM PMI في تشرين الثاني ٢٠٢٤

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات BLOM Lebanon إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر في تشرين الثاني ٢٠٢٤. وقد ارتفع المؤشر من ٤٥,٠ نقطة في تشرين الأول ٢٠٢٤ - وهي أدنى قراءة في ٤٤ شهراً - إلى ٤٨,١ نقطة في تشرين الثاني ٢٠٢٤.

ما يشير إلى إمكانية استعادة شركات القطاع الخاص اللبناني التوازن إلى حد ما بعد الركود الحاد نتيجة لمؤشرات الانتعاش في طلبات التصدير الجديدة والطلبات الجديدة محلياً، مع الحاجة إلى تجديد في المخزون وتقديم المساعدة إلى الأعداد الكبيرة من النازحين محلياً؛ بالإضافة إلى ضخ مصرف لبنان المركزي سيولة إضافية بالدولار الأميركي.

البنك الدولي: الاقتصاد ينكمش ٥,٧% في ٢٠٢٤

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة تقدر بنحو ٦,٦% في العام ٢٠٢٤ نتيجة للصراع، ما رفع الإنخفاض التراكمي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي منذ العام ٢٠١٩ إلى أكثر من ٣٨% في نهاية العام ٢٠٢٤. ويعكس الإنكماش في الإقتصاد استناداً إلى تقرير المرصد الإقتصادي للبنان لخريف ٢٠٢٤ الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان «تفاقم الأعباء على بلد مأزوم»، التأثير المدمر للنزوح الجماعي والدمار وانخفاض معدلات الإستهلاك الخاص. كما أنه يفاقم تحديات الإقتصاد الكلي التي لم تتم معالجتها حتى الآن، ويسلّط الضوء على الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات شاملة واستثمارات موجهة في القطاعات الحيوية بوصفها السبيل الوحيد للمضي قدماً في مرحلة ما بعد الصراع.

ويتوقع تقرير المرصد الإقتصادي للبنان لخريف ٢٠٢٤ أن ينكمش النشاط الإقتصادي بنسبة ٥,٧% في العام ٢٠٢٤، أي ما يعادل خسارة قيمتها ٤,٢ مليارات دولار أميركي في الإستهلاك وصافي الصادرات.

ويبحث القسم الخاص من التقرير في تأثير الصراع على الإقتصاد اللبناني من خلال تحليل الصدمات التي لحقت بالإستهلاك وصافي الصادرات، لا سيما صادرات الخدمات من عائدات السياحة، وهي ركيزة أساسية من

يجب أن تسعى المصارف اللبنانية إلى بناء جسور الثقة مع المستثمرين والأسواق المالية الدولية وتعزيز العلاقات المصرفية الدولية عبر تعزيز الإمتثال للمعايير العالمية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن تشجيع الإستثمار عبر تقديم ضمانات تحمي حقوق المستثمرين وتأكيد التزام لبنان بالإصلاح»، لافتاً الى «إن نجاح هذه الجهود يتطلب تكاتف جميع الأطراف الوطنية من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، إلى جانب الدعم الدولي من المؤسسات المالية والدول الصديقة، مما سيسهم في وضع لبنان على مسار النمو المستدام وإستعادة مكانته كوجهة إستثمارية آمنة». من جهة أخرى رأى فتوح أن «عملية إعادة الإعمار في سورية هي فرصة إقتصادية هامة للبنان في المرحلة المقبلة، حيث يمكن للإقتصاد اللبناني الإستفادة بشكل كبير من هذا المشروع الضخم. فبالنظر إلى الروابط الإقتصادية والتجارية الوثيقة بين البلدين، يمكن للبنان أن يؤدي دوراً محورياً في توفير الخدمات والمواد اللازمة لإعادة بناء البنية التحتية السورية. وستفتح إعادة الإعمار أبواباً جديدة للمقاولين اللبنانيين، والشركات الهندسية، والمصارف التي ستستفيد من المشاريع الكبيرة في قطاعات مثل البناء، الطاقة، النقل، والإتصالات. علاوة على ذلك، فإن النشاط التجاري عبر الحدود سوف يُعزز من قدرة لبنان على استقطاب الإستثمارات الخارجية وتحقيق نمو إقتصادي مستدام. وتعتبر هذه الفرصة محركاً إضافياً للإقتصاد اللبناني في ظل الظروف الحالية، مما سيسهم في خلق وظائف جديدة وتحقيق استقرار اقتصادي، بينما يعزز من العلاقات الإقتصادية والتجارية بين لبنان وسورية».

ويغطي التقييم الأضرار التي وقعت حتى ٢٧ تشرين الأول ٢٠٢٤ في أربع قطاعات (التجارة والصحة والإسكان والسياحة أو الضيافة)، وحتى ٢٧ أيلول ٢٠٢٤ في القطاعات الثلاثة الباقية (الزراعة والبيئة والتعليم). وأوضح **البنك الدولي** أنه سيتم إعداد تقييم سريع شامل للأضرار والاحتياجات (RDNA) لتحديد الخسائر الإقتصادية والإجتماعية، فضلاً عن الإحتياجات التمويلية للتعافي وإعادة الإعمار، حينما يسمح الوضع بذلك. ومن المتوقع أن تكون تكلفة الأضرار والخسائر والاحتياجات التي سوف تُقدر من خلال التقييم الشامل أعلى بكثير من التكلفة المقدّرة بموجب التقييم الأولي هذا. وبهدف المساعدة في التصدي للأزمة الراهنة التي تواجه لبنان، يقوم **البنك الدولي** بتفعيل خطط الإستجابة الطارئة من أجل إعادة توجيه الموارد المتاحة ضمن محفظة المشاريع لدعم الإحتياجات الملحة للسكان.

تحقيق الاستقرار الإقتصادي واستعادة الانتظام المالي

أعلن الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح في بيان أن لبنان يقف على أعتاب مرحلة جديدة تهدف إلى إستعادة الإنتظام المالي والنقدي وتعزيز الثقة بالليرة اللبنانية والنظام المصرفي». وشدد على أن «إعادة الثقة بالليرة اللبنانية تمثل حجر الأساس لتحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث يجب العمل على تطبيق سياسات مالية ونقدية صارمة وشفافة لضمان استقرار الأسعار، إلى جانب تعزيز احتياطي العملات الأجنبية من خلال تحسين ميزان المدفوعات وزيادة تدفقات الإستثمارات الخارجية. في موازاة ذلك،



ما مجموعه ٤٣١٤٤٨ مودع وبلغت القيم المدفوعة مبلغاً إجمالياً قدره ٣٢٤١٨٩٤١٧٩ دولار أميركي.

خدمة دفع جديدة من بيلوس وشركة فيزا

أطلق بنك بيلوس وفيزا خدمة الدفع من شخص إلى شخص في لبنان. وبنك بيلوس هو البنك الأول الذي يطلق خدمة من هذا النوع في لبنان. أعلن بنك بيلوس وفيزا عن إطلاق خدمتي Visa Direct و Visa + في لبنان، وهي خدمة تتيح للعملاء إرسال الأموال إلى بعضهم البعض في وضع (P2P)، بسرعة وأمان. يمكن الآن لعملاء بنك بيلوس إرسال واستلام المدفوعات باستخدام وظيفة "إرسال الأموال" المتوفرة على تطبيق الهاتف المحمول الخاص بالمصرف. وهذا يسمح لهم بتحويل الأموال مباشرة إلى أي بطاقة فيزا في لبنان أو في ٢٧ دولة في الخارج في بضع خطوات فقط. ويمكن للمستلمين بدورهم الوصول على الفور إلى الأموال المحوَّلة. وتمثل هذه الشراكة بين Visa وبنك بيلوس خطوة مهمة في التحول الرقمي في لبنان، وتهدف إلى الحدّ من الإقتصاد النقدي السائد في لبنان منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١٩.

٥٠٠ قرص إضافي من مصرف الإسكان لذوي الدخل المحدود

بشّر رئيس مجلس الإدارة المدير العام لمصرف الإسكان أنطوان حبيب اللبنانيين بتحويل "الصندوق العربي للإئماء الإقتصادي والإجتماعي" مقرّه الكويت، الدفعة الثانية من القرض إلى حساب مصرف الإسكان بقيمة ١٦ مليوناً و٢٦١ ألفاً و٧٤٩ دولاراً أميركياً، وذلك بعدما تسلّم الدفعة الأولى في شهر أيلول ٢٠٢٤. ويدل ذلك على الثقة التي يوليها الصندوق العربي لمصرف الإسكان بالتأكد، وأيضاً للبنان والحكومة اللبنانية ومجلس الإئماء والإعمار ومصرف لبنان وكل المؤسسات التي يتعامل معها المصرف. وكشف عن توقيع ما يفوق الـ ٥٠٠ قرص مع أصحاب الطلبات، وإعطاء ٥٠٠ قرص إضافي من خلال الدفعة الثانية المنتظرة من الصندوق العربي.

حوالي ٤٣١ مستفيد من التعميمين ١٥٨ و١٦٦ لغاية نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤

أعلن مصرف لبنان أنه منذ بداية تطبيق التعميمين ١٥٨ و١٦٦ ولغاية تاريخ ٢٠٢٤/١١/٣٠، بلغ عدد المستفيدين



العلاقة بين معدلات الفائدة وتيسير السياسة النقدية

السابقة، لكان صافي مدفوعات الفوائد ارتفع بنسبة 50%. ويمكن تفسير ذلك بعوامل عدة: أولاً، دخلت الشركات الأميركية دورة التشدد النقدي وهي تملك نقداً بشكل غير عادي. فقد ارتفعت الحيازات في السنوات العشر التي سبقت جائحة كوفيد-19، ثم ارتفعت بشكل حاد مع انتشار الوباء وتعليق خطط الاستثمار. وارتفع النقد في الميزانيات العمومية للشركات من متوسط 1,1 تريليون دولار في العقد حتى عام 2019 إلى ذروة بلغت 2,7 تريليون دولار في عام 2021. وبالتالي فإن ارتفاع أسعار الفائدة يعني عوائد أعلى على كميات النقد لديها.

وثمة تفسير آخر يرتبط بالمقرضين. فحتى مع ارتفاع أسعار الفائدة، كان العديد منهم بطيئين في تمرير كلفة أعلى إلى المقترضين. وعلى سبيل المثال، انخفض الهامش على التسليفات الممنوحة للمقترضين الأكثر أماناً بأكثر من 1,5% بين أوائل عام 2022 ومنتصف عام 2023. ولاحظ بنك الاحتياطي الفيدرالي في كانساس سيتي أن هذا الأمر غير اعتيادي، إذ ترتفع عادة الهوامش خلال دورة التشدد النقدي. ومنحت الاحتياطات النقدية لكبرى الشركات الثقة للإقراض بشكل أكثر تحرراً. فارتفعت التكاليف على الشركات، ولكن ليس بالقدر الذي كان متوقعاً.

ويعكس التفسير الأكثر أهمية سلوك مديري التمويل. فقد اقترضت الشركات الأميركية بكثافة في صفقات ذات الآجال الأطول في عامي 2020 و2021، بعد أن خفّض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة وقبل بدء دورة التشدد النقدي. وقد تم تثبيت أسعار الفائدة المنخفضة وعزل الشركات نسبياً عن التشدد اللاحق. والواقع أن الأداء القوي غير المعتاد لمؤشر ستاندرد أند بورز 500 للشركات الأميركية الكبرى، والذي ارتفع بنسبة 24% منذ أن رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة لأول مرة، قد يفسر جزئياً بهذه الحماية.

ولكن الآن بدأت تنتهي صلاحية الترتيبات الموجودة. وعادة ما تستمر الصفقات ذات الأسعار الثابتة لمدة تراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات. ومن المقرر إعادة تمويل أكثر من 2,5 تريليون دولار، مبلغ يعادل 9% من الناتج المحلي

في الفترة ما بين أوائل عام 2022 ومنتصف عام 2023، شدّد بنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته النقدية بأسرع وتيرة منذ أوائل الثمانينات، فرفع سعر الفائدة في أميركا من 0-0,25% إلى 5-5,25%. ومن المؤكد أن يقرّر صناع السياسة في البنك المركزي خلال اجتماعاتهم في 17 و18 أيلول، المباشرة بخفض أسعار الفائدة. وفي الواقع تمّ خفضها لغاية إعداد هذه المقالة 3 مرات متتالية بواقع نصف نقطة مئوية كلّ مرة إلى 4,75-5,00% في 18 أيلول ثم إلى 4,50-4,75% في 7 تشرين الثاني وإلى 4,00-4,50% في 18 كانون الأول 2024.

إلا أن التأثير الفوري لانخفاض الفائدة قد يكون بسيطاً. فلطالما اعتقد محافظو المصارف المركزية أن السياسة النقدية ليس لها تأثير فوري على الاقتصاد، وقد وصف ميلتون فريدمان Milton Friedman الفترة بين التعديل وتأثيره بأنها طويلة ومتغيرة. ومع ذلك، يبدو أن الفجوة في الدورة الأخيرة، كانت أطول من المعتاد بالنسبة للمقترضين من الشركات على الأقل. والنتيجة الغربية هي أنه في الوقت الذي يوشك فيه صناع السياسة على خفض أسعار الفائدة، ربما بشكل حادّ، فإن أسعار الفائدة لأجزاء من الاقتصاد سوف ترتفع.

خلال فترات سابقة من تشديد السياسة النقدية، كانت العلاقة بين أسعار الفائدة ومدفوعات الفائدة للشركات مألوفة أكثر: فكلما ارتفعت أسعار الفائدة ارتفعت كلفة الاقتراض. على سبيل المثال، في دورة رفع أسعار الفائدة الأخيرة التي أجراها بنك الاحتياطي الفيدرالي، بين عامي 2016 و2019، ارتفع صافي نفقات الفائدة للشركات بنسبة 9%، وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي. من خلال رفع تكاليف الاقتراض، يعمل بنك الاحتياطي الفيدرالي على تقليص الاستثمار في الشركات وإبطاء وتيرة التوظيف. قد يكون ذلك مؤملاً للمتضررين، لكن النتيجة هي خفض الطلب وكذلك خفض الضغوط التضخمية.

ولكن الأمور سارت بشكل مختلف هذه المرة. فعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، انخفض صافي مدفوعات الفائدة للشركات بنحو 35%. ولو استمر الترابط كما في الدورات

أنه يفضل الآن الاقتراض الأرخص. ومع ذلك، أياً كان ما سيفعله بنك الاحتياطي الفيدرالي بعد ذلك، فمن المرجح أن تسجل الشركات الأميركية ارتفاعاً في كلفة الفائدة. إن ردّ الفعل المتأخر على التشدد يعقد مهمة بنك الاحتياطي الفيدرالي. وعلى الرغم من أن صناع السياسة مستعدون الآن لخفض الفوائد، إلا أن العديد من الشركات لا يزال يعاني من ردّ فعل متأخر لخفض الفائدة.

المراجع : الطبعة الالكترونية من -11 The Economist
أيلول 2024. Strangely America's companies will soon face higher interest rates-Even though the Federal Reserve is about to loosen monetary policy

الإجمالي الأميركي - قبل نهاية عام 2027، مع استحقاق 700 مليار دولار في عام 2025 وأكثر من تريليون دولار في عام 2026. والقطاعات الأكثر عرضة لمخاطر إعادة التمويل هي تلك التي استفادت أكثر من الصفقات الثابتة الرخيصة مباشرة بعد انتشار الوباء، وخاصة الشركات المصنّعة. وقد يكون الألم كبيراً. في ما يتعلق بالسندات التي تُصدرها الشركات الأميركية غير المالية المصنّفة BBB والتي من المقرر أن تنتهي صلاحيتها في عام 2025، يبلغ متوسط سعر الفائدة عليها 3,8% فقط. ووفقاً للاتجاهات الحالية، فمن المرجح أن يصبح معدل الفائدة عليها أقرب إلى 6% عند إعادة إصدارها. وسوف ترتفع تكاليف الفائدة تماماً فيما تنخفض الفائدة المقبوضة. لقد أشار جيروم باول، رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي، إلى



دور فريد لقطاع السكن في حياة الأشخاص وفي الاقتصاد

وباختصار، يلعب قطاع الإسكان دوراً تحويلياً في تشكيل النتائج الاقتصادية الوطنية. لكن الإسكان غالباً ما يكون غائباً عن التحليل الاقتصادي الكلي. وفي العدد الأخير من مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي (كانون الأول 2024)، نجد تفاصيل تتعلق بتفاعل أسواق الإسكان والاقتصاد، وطبيعة التحديات التي ظهرت مؤخراً، بما فيها تباطؤ قطاع العقارات في الصين، والحلول المحتملة التي يمكن أن تجعل أسواق العقارات لصالح الجميع. ومن الأسباب الجذرية لأزمة القدرة على تحمّل تكلفة السكن الحالية هو تجاوز الطلب للعرض بشكل كبير، مع ما لذلك من انعكاسات سلبية على الحراك الاقتصادي economic mobility والإنتاجية والنمو.

وباستخدام طريقة جديدة للمقارنة بين القدرة على تحمّل تكلفة السكن عبر البلدان، يُبين دينيز إيجان أنّ الجائحة وعودة التضخم أدّيا إلى أسوأ أزمة عالمية تتعلق بالقدرة

إنّ القدرة على تحمّل التكاليف وغيرها من قضايا الإسكان المعقّدة التي تواجه الحكومات يمكن أن تتجلى بشكل أفضل في التحليل الاقتصادي الواسع النطاق. يُركّز الحوار هذه الأيام لا محالة على ارتفاع كلفة المساكن. فهذه المخاوف تُحيط بمختلف الأجيال والمواقع ومستويات الدخل. وربّما كانت خيبة الأمل أكبر بين الشباب وهم يرون تراجع قدرتهم على شراء أو استئجار منازل حين يخططون لتكوين أسرهم، والأسباب وراء ذلك معقّدة ومتنوّعة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ المنزل يعني الاستقرار والأمان والإحساس بالانتماء، إنّه جزء ضروري من الرفاهية وحق إنساني معترف به.

والأمر كذلك بالنسبة للمجتمع، فالمسكن يُعتبر من الأصول الاقتصادية المتميّزة. وملكية المنازل هي أكبر مصدر للدين والثروة في آن واحد. وهو ما يؤكّد دورها المحوري في فهم أسباب تحمّل الاقتصادات لدورات الازدهار والكساد.

على الأغلب في إخفاء أو غسل الثروات غير المشروعة، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه أسواق الإسكان بشكل أكبر ويجعل امتلاك المساكن حلاً بعيد المنال للأشخاص العاديين. ويشكل أيضاً الإسكان المناسب وبأسعار معقولة عنصراً بالغ الأهمية للمدن الصحية النابضة بالحياة، وهو ما يؤثر على أماكن وكيفية عيش الناس وعملهم ووصولهم إلى الخدمات. وثمة اقتراحات هنا لخفض الحواجز التنظيمية، مثل قوانين تقسيم المناطق وقوانين البناء، وتوجيه الدعم للأسر ذات الدخل المنخفض، وتحفيز المطورين العقاريين على توفير وحدات سكنية بأسعار معقولة. ومن المهم أن تعمل كل القطاعات معاً، العامة والخاصة وغير الهادفة للربح، لضمان توفير فرص أكبر للحصول على سكن. فكفاءة أداء قطاع الإسكان أمر هام يؤثر على صحة المجتمع، وعلى صحة كل اقتصاد، وكذلك على الاستقرار المالي.

المرجع: مدونات صندوق النقد الدولي - كانون الأول 2024.

على تحمّل تكلفة السكن على مدى أكثر من عقد من الزمن. وفي حين أصبحت القدرة على امتلاك المساكن بعيدة المنال، اتسعت الفجوة بين الأثرياء والمعوزين، فتصاعد القلق العام، وانعكس ذلك في الانتخابات التي جرت في مختلف أنحاء العالم هذا العام. وبالطبع، تلعب معدلات الفائدة دوراً كبيراً أيضاً. ويحلل كل من مارين بولهاوس وجود كرامر ولورانس سامرز تكاليف الاقتراض التي ارتفعت على نحو حاد، خاصة بالنسبة للإسكان، وأدت إلى تصاعد الانفصال بين إحصاءات التضخم ومعنويات المستهلكين. ويوضح مقال آخر دور أسواق الإسكان والرهون العقارية بوصفهما عنصريين أساسيين ومعقدين لانتقال السياسة النقدية، ويخلص إلى أنّ الفهم العميق لهذه الأسواق على مستوى كل بلد على حدة أمر بالغ الأهمية للمساعدة في معايرة السياسة النقدية calibrate monetary policy. رغم ذلك، لا يقتصر الأمر على التضخم أو ضيق العرض أو قوانين التنظيم العمراني التي ترفع الأسعار، قد تكون الأموال القذرة أيضاً جزءاً من المشكلة. والعقارات الراقية تساعد





جمعية مصارف لبنان
بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب. رقم: ٩٧٦ بيروت - لبنان
هاتف / فاكس : 961 1 970500/ 1
الموقع الإلكتروني : WWW.abl.org.lb



Association of Banks in Lebanon



@ABLLebanon



Association of Banks-Lebanon



abl.org.lb

